

**برنامج عمل مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب
(2020: سنة الشباب)
تنفيذ السياسة الوطنية للشباب**

المحتوى

2	مقدمة
4	لمحة عامة
7	المبادئ التوجيهية لخطة التطبيق
7	الجدول الزمني
7	خطة التواصل
8	الوضع الراهن
23	المعوقات والتحديات
24	المقومات والامكانيات
8	السياسة الوطنية للشباب
9	التوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل
10	منطلقات برنامج العمل
10	أولويات البرنامج وملخص المشاريع
21	آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم
22	المؤشرات الدولية
22	المؤشرات الوطنية

مقدمة

يعمل مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب وفق مرسوم إنشاؤه (مرسوم رقم 8 لسنة 2013) على التنسيق والمتابعة مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية في تنفيذ مشروعات رعاية الشباب وفق برامج العمل الحكومي وإعداد البحوث المتعلقة بالأنشطة الشبابية وتحقيق المشاركة الإيجابية لهم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدورها تعزز من مكانتهم بالمجتمع وترتقي بمستقبل الكويت.

والتزاماً من المكتب بتفعيل هذا الدور والرغبة بتطوير العمل مع الشباب "مع مراعاة توجهات السياسة المالية للدولة والعمل على ضبط وترشيد الانفاق العام" (مكتب وزير المالية، قواعد تنفيذ الميزانية 2020/2019) وتقديم أفضل الفرص التنموية لهم تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو رئيس مجلس الوزراء ورؤية الكويت 2035 وبرنامج العمل الحكومي فقد قام المكتب بالانتهاء من إعداد أول سياسة وطنية للشباب في البلاد. وقد تم تسليم السياسة الوطنية للشباب إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد تزامناً مع الاحتفال بيوم الشباب الكويتي الموافق 2019/3/13 بعد أن تم اعتمادها من اللجنة التوجيهية للمشروع بتاريخ 2018/9/30 (محضر رقم 5 لاجتماع اللجنة التوجيهية). وتم عرض السياسة على مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه رقم 2 لسنة 2019 بتاريخ 14 يناير 2019 والذي قرر إحالة الموضوع إلى اللجنة التعليمية والصحية والشباب لاقترح آليات التنفيذ (كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم 2019/1108).

وبناء على قرار مجلس الوزراء المذكور، تم الاجتماع مع اللجنة التعليمية والصحية والشباب بمجلس الوزراء في اجتماعها رقم 1 لسنة 2019 بتاريخ 2019/2/14 ومناقشة الخطة التنفيذية لتطبيق السياسة والآليات المقترحة وقررت اللجنة "تكليف مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب بالتنسيق مع الجهات الحكومية الوارد ذكرها بالخطة بما يحقق تنمية دور الشباب وتوحيد الرؤى للنظر في مدى ملائمة تطبيق تلك السياسة داخل الوزارات" (كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم 2019/2548).

على ضوء قرار اللجنة التعليمية والصحية والشباب بمجلس الوزراء قام المكتب بمخاطبة الجهات المعنية للوقوف على رؤيتهم وموافقتهم على ما جاء في

خطة تطبيق السياسة الوطنية للشباب وطلب الاجتماع معهم لشرح المطلوب. كما تم عرض السياسة الوطنية للشباب على لجنة التنمية البشرية والعمرانية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتاريخ 3 أبريل 2019 (كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية رقم 1173/2019).

ونستعرض هنا برنامج العمل المقدم من المكتب. ونأمل من خلال العمل على هذا البرنامج تحقيق أهداف المكتب المذكورة في مرسوم إنشائه وجعل السنة القادمة تحت عنوان (2020: سنة الشباب) على المستوى الوطني وذلك بتنفيذ السياسة الوطنية للشباب من خلال العمل المشترك لجميع قطاعات الدولة على المستوى الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. مع التركيز على مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ جزء من البرنامج وذلك بما يتفق مع توجه الدولة. وسيساهم برنامج العمل المعتمد على تنفيذ السياسة الوطنية للشباب في معالجة ثلاث قضايا في غاية من الأهمية هي البطالة والمخدرات ومكافحة الفساد.

ويحظى تنفيذ السياسة الوطنية للشباب بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب ويقوم مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب بالعمل على الاستفادة من خبرات المنظمة الدولية الكبيرة في تنفيذ السياسة الوطنية للشباب وبالتعاون بشكل مباشر مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. ويعد المجلس الشبابي شريك رئيسي في تنفيذ السياسة ومراقبة ومتابعة عملية التنفيذ. ومن المتوقع أن تساهم المشاريع الواردة في هذا البرنامج إلى تحقيق نسبة انجاز تعادل 25% من مشاريع السياسة العامة للشباب.

لمحة عامة

عمل مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب على تطوير أول سياسة وطنية للشباب في الكويت من خلال مجموعة من المهام، بما فيها الأبحاث الأولية، والحوار بشأن السياسة، وبناء القدرات. ويضع مشروع السياسة الوطنية للشباب خطة شاملة لتنمية الشباب في الكويت، وسبل تنفيذها وإدارتها ومراقبتها ومتابعتها. ومع اقتراب نهاية المشروع، طور مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب سياسة وطنية شاملة للشباب توضع في اعتبارها البيئة الاقتصادية والقانونية الوطنية، وتحدد الأطراف المعنية الأساسية من الشباب من القطاع العام والخاص والمدني وتحصر

على إشراكها، وتستفيد من أفضل الممارسات الدولية، وتعالج التحديات الرئيسية، وتستغل الفرص الاستراتيجية لصالح شباب الكويت.

تقدم خطة تطبيق سياسة الشباب في هذا السياق خارطة طريق لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، وتحدد خطة التطبيق النتائج والأهداف والأنشطة الخاصة بكل مجال من مجالات السياسة، والتي تساهم معاً في تحقيق النتائج المرجوة من السياسة. ويتمثل نهج خطة التطبيق في جعل مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب الوسيط والعامل المساعد للإجراءات المتخذة من أجل تنشيط دور الشباب في الكويت ودعمه. سيقود مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب عملية تبني السياسة وتطبيقها داخل كل الوزارات الرئيسية والمساندة، وتسلط الضوء على آراء الشباب واحتياجاتهم، سواء كان ذلك في مكتب وزير الصحة أو المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أو الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية الأخرى. ويوصى بتنفيذها عن طريق فريق عمل مخصص داخل مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب، إضافة إلى فريق تنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب في كل من الجهات الرئيسية التي ستلعب دوراً في تنفيذ سياسة الشباب. حيث تم تحديد وزارة واحدة لتكون الرائدة في تنفيذ كل نشاط من الأنشطة الموصى بها بدعم من الوزارات والهيئات الأخرى.

شملت السياسة الوطنية للشباب في مرحلة البداية جهات خاصة كبرى تعمل في قطاع تنمية الشباب، وقد دعمت هذه الجهات الخاصة السياسة عبر توفير معلومات عن الشباب الذين يستفيدون من خدماتها، وما تقوم به من أجلهم، ودعوتهم للمشاركة في فعاليات السياسة التوعوية التي أقيمت على مدار 20 شهراً.

وبناء عليه، ستعتمد خطة التطبيق التالية اعتماداً كبيراً على منهج الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهداف السياسة الرئيسية المحددة لتحسين أوضاع الشباب في الكويت. اتبعت الكويت قديماً منهج الشراكة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة في التنمية، إلا أنه قد حان وقت تصدُر الحكومة التشاركية المشهد عبر إشراك المواطنين والمؤسسات الرسمية التي تمثلهم في المجتمع المدني بقدر الإمكان. ويضمن هذا النموذج المشاركة والاستدامة عبر تضمين السياسة في العمل الرسمي والشعبي الذي يعكس احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة، مما يساعد خصوصاً في الأنشطة المتخصصة الموزعة على المنظمات التي تركز على هذه المجالات والخبرة اللازمة لها.

الشكل رقم 1: نموذج الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والشعب



سيتمكن مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب من الاستفادة من خريطة قطاع الشباب عبر تحديد الشركاء من القطاع الخاص والقطاع الثالث (أي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح)، مع الوضع في الاعتبار مبادرات الشباب المؤثرة الكثيرة. ويمكن أن يؤدي مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب دور وسيط لقطاع الشباب، وهو ما يشبه إلى حد كبير الدور الذي يؤديه في الحكومة حالياً، إذ يدافع المكتب عن احتياجات الشباب ويشجع على المزيد من التواصل معهم وإشراكهم في القضايا المختلفة من خلال تفعيل مجلس الشباب الكويتي. ويحدد مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب في ضوء هذا الدور توجه العمل المعني بالشباب وإطارة مع قطاع الشباب، وتمكين قطاع الشباب مع توفير الدعم الكامل.

سيحتاج مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب أولاً إلى تحديد نوع العلاقات التي يود إقامتها مع الجهات النشطة من قطاع الشباب، بالإضافة إلى وضع إطار رسمي لهذه العلاقات عبر توقيع مذكرات تفاهم تصب في مصلحة جميع الأطراف، والاتفاق المسبق على الجداول الزمنية والمسائلة ونتائج المشاركة. ونقدم فيما يلي الأسس المقترحة للعلاقات مع القطاع الخاص والمدني.

المبادئ التوجيهية لخطة التطبيق

- الاحترام المتبادل: لندع أصوات المجتمع وألوياته تقود الجهود المبذولة.
- الوضوح: التعبير بوضوح وتكرار عن طبيعة الشراكة ومدتها والنتائج المرجوة منها.
- القيادة: تحديد أدوار قيادية مشتركة دقيقة وتوقعات واضحة.
- التواصل: فتح حوارات واضحة وصادقة مع تحديد المساءلة والمسؤولية بدقة.
- الاحتراف: تقدير النجاحات المحققة في المجتمع وفي الجامعات والاحتفاء بها.
- التقييم: تقييم الشراكة واحتياجات المجتمع بانتظام.
- الابتكار: الإبداع والريادة على المستوى الاجتماعي.
- التخطيط: التخطيط للاستدامة.

الجدول الزمني

مع أن السياسة الوطنية للشباب تمتد لخمس سنوات، إلا أن خطة التطبيق تمتد لثلاث سنوات فقط، بالنظر إلى التطورات السريعة التي تشهدها دولة الكويت، لا سيما في قطاع الشباب. وعلى مدار السنوات الثلاث الأولى، يجب مراجعة خطة التطبيق سنويًا كي تعكس أحدث التطورات في الكويت، إضافة إلى أبرز الجهات النشطة في مجال تنمية الشباب، ومن المهم التحلي بالمرونة وتوقع تكرار بعض الأمور عدة مرات خلال تنفيذ خطة التطبيق، إضافة إلى تعديل المؤشرات المتصلة بها ضمن إطار السياسة الوطنية للشباب.

خطة التواصل

سيكون التواصل المستمر مع قطاع الشباب بالغ الأهمية في أثناء تطبيق السياسة، ويمكن أن ينشئ مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب فريقًا مختصًا ببناء العلاقات مع الأطراف المعنية الرئيسية والإعلام والشباب، ويكون من ضمن مهامه إدارة مشاريع السياسة؛ فيتحقق من وضع مذكرات التفاهم ووفاء كل الأطراف الموقعة عليها بالتزاماتها. كما يوصى بوضع آلية لتتبع تطورات المشروعات القائمة، مع العلم بأن عمليات التواصل الخارجي لا تقل أهمية وتغطيها استراتيجية التواصل الخاصة بمشروع السياسة الوطنية للشباب.

الوضع الراهن

يبلغ متوسط نصيب اللاعب المسجل لدى الهيئة العامة للرياضة 310 ديناراً شهرياً في المتوسط ومن ميزانية الهيئة العامة للرياضة طبقاً للميزانية المعتمدة لعام 2018. وفي الجانب الآخر فإن نصيب الشباب لا يتعدى ديناراً واحداً شهرياً في المتوسط من الميزانية المرصودة لكل من هيئة الشباب ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والتي تقدر بـ 9 ملايين دينار كويتي.

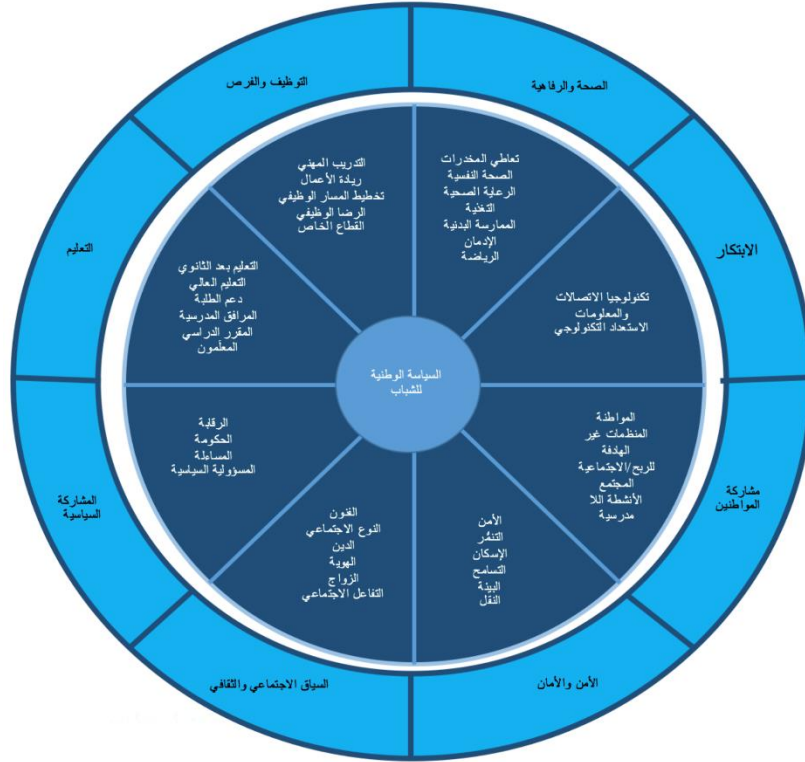
كما يبدو أن هناك غياب شبه تام للاهتمام بالبرامج التعليمية في مواد برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM Education) ومن غير المعروف ما هو حجم الميزانية المخصصة لهذا النوع من البرامج في الوقت الذي يشهد الاهتمام بهذه البرامج طفرة على مستوى العالم وترصد لها ميزانيات معتبرة. فعلى سبيل المثال رصدت استراليا ميزانية تقدر بعشرة ملايين دولار استرالي لبرامج هذا النوع من التعليم، مما يشير إلى خلل في توجيه الأموال المخصصة للشباب وهو ما يوجب الالتفات له والعمل على تصحيحه بما يضمن الاستفادة القصوى من هذه الأموال وتوظيفها بالشكل الصحيح.

ومن زاوية أخرى فإن السياسة الوطنية للشباب والتي تعد السياسة الأولى في تاريخ البلاد والتي وضعت بهدف تنظيم الجهود والخطط التي تبذلها وتضعها الدولة لتنمية وتمكين الشباب لا تزال خارج إطار التنفيذ حتى الآن بالرغم من انتهاء العمل عليها في نهاية سبتمبر 2018. وتمثل السياسة فرصة قيمة وإطار عمل متفق عليه للعمل سوياً على تنمية وتمكين الشباب وهو ما يستدعي ضرورة تضافر الجهود للعمل على تنفيذ أهدافها للوصول للمخرجات المرجوة.

السياسة الوطنية للشباب

تم اعتماد السياسة الوطنية للشباب من قبل اللجنة التوجيهية للمشروع والمكونة من وكلاء ووكلاء مساعدين في جهات الدولة ذات العلاقة بتاريخ 30 سبتمبر 2018. وتم عرض السياسة على مجلس الوزراء المقرر بتاريخ 14 يناير 2019 وأصدر على إثر ذلك القرار رقم 43 "أحيط المجلس علماً بالعرض المرئي المقدم من وزير الدولة لشؤون الشباب، وقرر المجلس تكليف اللجنة التعليمية والصحية والشباب الاطلاع على السياسة الوطنية للشباب واقتراح خطوات وآليات تنفيذها ومن ثم رفعها للمجلس خلال أسبوعين من تاريخه". وتمثل

السياسة الوطنية للشباب التزام الدولة تجاه الشباب وتوحيد جهود الدولة في الأنشطة المتعلقة بالشباب وذلك طبقاً للأولويات الواردة في السياسة. وتغطي السياسة عدد 8 مجالات رئيسية كما مبين في الشكل التالي:



شكل رقم 2: موضوعات السياسة الوطنية للشباب

وتهدف السياسة إلى الوصول إلى 12 مخرجا بواقع 3 أهداف لكل مخرج ومجموعها 36 هدفاً وثلاث مؤشرات قياس لكل هدف من هذه الأهداف ليصبح مجموع المؤشرات 108 مؤشر قياس.

التوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل

يعتمد التوجه الاستراتيجي للبرنامج على أساس رؤية الكويت 2035 والتي تحدد الأهداف الوطنية التي يجب اتباعها للوصول إلى أهداف الرؤية وبشكل خاص المرتكز الخاص "برأس مال بشري ابداعي". كما ينسجم البرنامج مع الخطط الإنمائية للدولة والأولويات الواردة في برنامج العمل الحكومي للفصل التشريعي الخامس عشر والأولويات الحكومية الواردة فيها خاصة تلك المتعلقة بتنمية وتمكين الشباب. ويقوم هذا النهج الاستراتيجي أيضا على تنفيذ أهداف

السياسة الوطنية للشباب التي رسمت الخطوط العريضة لأولويات العمل الشبابي على المستوى الوطني.

منطلقات برنامج العمل

يمارس المكتب أعماله في إطار مرسوم إنشاؤه ويستند برنامج العمل إلى مجموعة من المنطلقات تمثل إطارا مرجعيا له. ونلخصها في الآتي:

- توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المتكررة بضرورة رعاية الشباب وتمكينهم وتوفير الرعاية المثلى لهم.
- الايمان بأهمية بناء الشراكات الوطنية مع جميع المؤسسات داخل وخارج القطاع الحكومي وبشكل خاص كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعزيز الاهتمام بالشباب ورعايتهم وتوفير الفرص والبيئة المناسبة للجميع ليكونوا مواطنين صالحين يؤثرون تأثيرا إيجابيا في المجتمع.
- المساواة والإنصاف في توفر فرص متساوية للجميع للاستفادة من الأنشطة والبرامج التي يطرحها المكتب.

أولويات البرنامج وملخص المشاريع

يسعى المكتب من خلال برنامج العمل إلى تنفيذ عدد من المشاريع التي تترجم السياسة الوطنية للشباب وبرنامج العمل الحكومي للفصل التشريعي الخامس عشر وفيما يلي ملخص بالمشاريع الرئيسية التي سيقوم المكتب بتنفيذها بشكل مباشر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة موزعة طبقا لمجالات السياسة الوطنية للشباب (انظر شكل رقم 1 صفحة 9). ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه المشاريع والشركاء الذين سيعمل معهم المكتب والجدول الزمني لتنفيذها: